المحاضرة الأولى: 2020/02/17م

مفاهيم أوّلية لكلّ من التّعليم والتّعليمية والنّحو العربي والسّياق والمقام:

***تقديم:**

إنّ عملية التّعليم لابدّ فيها من معلّم ومتعلّم ومادّة يراد تعليمها، يعضدُها في كلّ ذلك منهج قائم على أنْ أفهِم نفسك ما تقول ثمّ رُمْ أنْ يفهَم عنك غيرُك..وقد سلك المعلّم الطّريقة الكلّية من منطلق أنّ العلم يؤخذ دفعة واحدة. وقد يعمد إلى اعتماد الطّريقة الجزئية، وقد يقارن بينهما على اعتبار أنّ في كليهما خير.

وتسعى الدّروس التّالية إلى محاولة وضع مقدّمة التّعليمية العربية عموما وتعليمية النّحو العربي على وجه الخصوص صلة لجهد الأخلاق بجهد الأسلاف وذلك بالوقوف على الطّرق المعتمدة في تعليم النّاشئة التي ينبغي أن يوكل أمرها إلى المعلّم الحاذق (الفطن) وما ينبغي أن يكون عليه المتعلّم من استعداد لتلقّي المقرّر.

1-التّعليم بين اللّغة والاصطلاح:

أ.مفهوم التّعليم:

***لغة:** من علَّمَ، تعلَّم، ثمّ علِم. يقال: علَّم المتعلّم العلم تعليمًا فتعلّمه. أي عَلِمَهُ وأتقنه وتعلَّم بصيغة الأمر اِعلم، والمعلم خلاف المجهل، والمعلّم من يتّخذ مهنة التّعليم أو من يمتهن التّعليم والمعلّم: الملهم الصّواب، والعلم نقيض الجهل.

وقيل في حدّه (ماهيته): طرفه، وإصلاحه معرفة المعلوم على ما هو عليه أي حقيقته. فقيل العلم صفة توجب تمييزا لا يحتمل النّقيض وقياسه العلم والعلامة والدّليل على أنّهما من قياس واحد قراءة بعض القرّاء قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَعِلۡمٞ لِّلسَّاعَةِ﴾ -سورة الزّخرف: الآية 61.)وأنّه لعَلَم السّاعة، فقالوا في تفسيره يراد به نزول عيسى عليه السّلام، وإنّ بذلك يعلم قرب السّاعة. ومن الباب نفسه (العالمون) وهم الإنس والجنّ.

***اصطلاحاً:** يرى علماء النّفس والتّربية، أنّ التّعليم المُفْضي إلى التّعلّم هو ذلك التّعبير الذي يحدث في سلوك الإنسان وفي معاملاته مع الآخرين واتّصالاته بهم واكتساب مهارات جديدة وتنميات أخرى، والعمل على إنماء ما لديه من خلفيات معرفية سواء كانت غريزية فطرية أو مكتسبة.

وممّا تقدّم نصل إلى نتيجة مفادها أنّ التّعلّم تغيّر للسّلوك وفي الخبرات السّابقة فيضيف عليها أشياء جديدة. أو يعدّل بعضها، ممّا يحسّن سلوك الإنسان. فالتّعلّم إذن تحسّن وتحصيل واكتساب معرفة عن موضوع أو مهارة عن طريق الدّراسة أو الخبرةز كما أنّه يكتسب عن طريق التّعلّم المستمرّ -نسبياً- في الميل السلوكي وهو نتيجة لممارسة معزّزة.

1- التّعليمية:

أ-لغة:

مصدر صناعيٌّ قياسي، زِيدَ في آخره حرفان هما ياء مشدّدة بعدها تاء مربوطة. ليصير بعد زيادة الحرفين اسمًا دالًّا على معنى مجرّد (حسّي) لم يكن يدلّ عليه قبل الزّيادة. وهذا المعنى المجرّد جديد هو مجموع الصّفات الخاصّة بذلك اللّفظ نحو: إنسان فإنّها إسم معناه الأصلي "الحيوان النّاطق" فإذا زيد في آخره الياء المشدّدة وبعدهما تاء التّأنيث المربوطة صار الكلمة إنسانية وتغيّرت دلالتها تغييرا كبيرا؛ إذ يراد منها في وضعها الجديد معنى مجرّدا يشمل مجموعة الصّفات المختلفة التي يختصُّ بها الإنسان كالشّفقة والرّحمة والمعاونة والإيثار والعمل النّافع، ولا يراد الاقتصار على معناه الأوّل وحده ومثل: الاشتراكية والأسد والأسدية، والتقدّم والتّقدّمية، وليس للمصدر الصّناعي صيغ أخرى على صيغة الصّيغ.

والتّعليمية علم جديد ومتشعّب، يحتاجُ إلى العديد من الكتب المتخصّصة لتنظيمه وتقنينه، يهدف إلى الانتقال به من الجانب النّظري إلى الجانب العلمي وذلك عن طريق الممارسة الميدانية، ليتحوّل بعدها إلى مهارات في سلوك المعلّم والطّالب على حدّ سواء.

ب- اصطلاحاً:

التّعليمية دراسة علمية بمحتويات التّدريس ومواقف التّعليم والتّعلّم التي يخضع لها المتعلّم، بمعنى أنّها تدرس كلّ ما يتعلّق بالتّعليم والتّعلّم من أجل المتعلّم، فهي دراسة تصوغ نماذج ونظريات تطبيقية معيارية للوصول إلى الأهداف المرجوّة.

لقد تعدّدت تعاريف التّعليمية وذلك بحسب كلّ عالم والمنظور الذي يراه منها. فهي من منظور "**لالاند**": فهي جزء من البيداغوجيا؛حيث يتّخذ هذا الجزء موضوعات، أمّا العالم "**لايف**" فهي في رأيه كلّ فعل أو خطوة يكون موضوعها التّثقيف بوساطة التّعليم على أنّ معظم الدّارسين المهتمّين بهذا الحقل لجأوا إلى التّمييز في التّعليمية بين نوعين أساسين يتكاملان فيما بينهما بشكل كبير وهما:

أ. التّعليمية العامّة:

وتهتمُّ بكلّ ما هو مشترك وعامّ في تدريس المواد جميعها، أي القواعد والأسس العامّة التي يتعيّن مراعاتها دون الأخذ بخصوصيات هذه المادّة أو تلك بالحسبان.

ب. التّعلمية الخاصّة (تعليمية المواد):

وتهتمّ بكلّ ما يخصّ تدريس مادّة من مواد التّكوين أو الدّراسة من حيث طرائقها ووسائلها والأساليب الخاصّة بها. ولأنّه وجد تداخل بين الاختصاصيين فلابدّ أن تتكافل كلّ الجهود في علوم التّربية والتّعليم من أجل النّهوض بهذا الأخير (التّعليم) أو بالبيداغوجيا كلّها.

المحاضرة الثّانية: 2020/02/24م

3-النّحو في اللّغة والاصطلاح:

أ-لغة: القصد والطّريق، ويعني أيضا المثل، يقال رأيت رجلًا نحوك، أي يشبهك أو مثلك. وتوجّهت نحو البيت، أي اتّجاهه. وقسّمت الشّيء إلى أربعة أنحاء أو قسّمته على أربعة أقسام. ويعني كذلك المقدار من مثل قولنا: له عندي نحو ألفين أي مقدار ألفين، وكلمة النّحو مصدر أُريد به اِسم المفعول، أي المَنْحُوّ، أي المقصود، وقد غلب لفظ النّحو على هذا العلم، على الرّغم من أنّ كلّ علمٍ غير النّحو منحو هو الآخر.

ب-اصطلاحا: النّحو علم من علوم العربية تعرف به أحوال كلماتها من حيث الإعراب والبناء وما يعرض لها من الأحوال في حال تركيبها وتعليقها لغيرها في الكلمات [فإذا كانت الجملة تمثّل أبسط صور التضامِ بين الكلمات. فما الذي تمثّله قياسا إلى السّياق علمًا أنّ السّياق يشمل الجملة والمقام (الظروف المحيطة) واللّغة الجانبية (لغة الإيماء والإشارة) .

فالنّحو إذن، يبحث ما يجب أن يكون عليه آخر الكلمة رفعًا أو نصبًا أو جرًّا أو جزمًا. قال "**ابن جنّي**": "هو انتحاء سَمْت (أحوال) كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره كالتّثنية والجمع والتّحقير(التّصغير) والتّكسير والإضافة وغير ذلك ليحلَق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة. وأصله مصدر نحوت (قصدت) ثمّ خصّ به التحاء (سلوك) هذا القبيل من العلم، ويقول عنه "**ابن عصفور**": "النّحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من تقصّي استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي أتلف منها".

أمّا في **اصطلاح المتأخّرين** ،فخُصّ بفنّ الإعراب والبناء وجعله قسيم الصّرف، بينما يعرّفه بعضهم بأنّه: علم يبحث في أواخر الكلم إعرابًا وبناءً. وقد أطلق لفظ نحوي على كلّ من مارس أو يمارس صناعة النّحو وتعلّمه وتعليمه وعني بمسائله جمعًا وترتيبًا وتصنيفًا.

4- السّياق:

أ- **لغة:** يقول "**ابن فارس**" في "**مقاييسه**": السّين والواو والقاف أصلٌ واحد وهو حلو الشّيء، يقال: ساقه يسوقه سوقًا والسّيقة ما استيق من الدّواب. ويقال سقت إلى المرأة صداقها وأسقته والسّوق مشتقّة من هذا لما يساق إليها من كلّ شيء والجمع أسواق والسّاق للإنسان وغيره والجمع سوق وسيقان، وإنّما سمّيت بذلك لأنّ الماشي ينساق عليها ومن المجاز ساق الله إليك خيرًا، وساقت الرّيح السّحاب وأردت هذه الدّار فساقها الله إليك بلا ثمن.وساق المُحتضَر يسوق سياقًا، نزع عند الموت، وفلان جندي والجنديُّ العسكر أي في آخره، وتساوقت الإبل. أي تتابعت؛ وجئت بالحديث على سوقه، أي على سرده، وقام على ساقٍ في حاجتي، إذا جدّ فيها وفي المثل: (قد شمّرت فشمّري)": ويضرب في الحثّ على الجدّ في الأمر وقدح في ساقه ويضرب مثلا لمن يعمل فيما يكره صاحبه، وولدت فلانة ثلاثة بنين على ساق واحد، أي بعضهم في أثر بعض ليس بينهم جارية (الفتاة الصبية)، وسوق الحرب: حومة القتال ووسطه وهذه المعاني جميعًا لا تعدو أن تكون حذوًا وتتابعًا.

ب- **اصطلاحا:** السّياق يقصد به الكلام أو اللّفظ ممّا يساعد على توضيح المعنى وفق سياقات وروده، أي أن تخرج الكلمة من حيّز المعجم إلى حيّز الاستعمال بمعنى أنّنا نلجأ إلى أبسط صور التّضام من جملٍ اسمية أو فعلية أو شبه جمل مراعين للمقام مضاف إليهما اللّغة الجانبية(لغة الإيماء والإشارات) وهو ما أطلق عليه "**ابن خلدون**" في "**مقدّمته**" **الأداء والأسلوب** فأكّد أنّه: "عبارة عن المنوال الذي ينسج فيه التّركيب أو القالب الذي يفرغ فيه، ولا يرجع إلى الكلام حينها باعتبار إفادته أصل المعنى الذي هو وظيفة الإعراب ولا باعتبار إفادته كمال المعنى الذي هو من خواصّ التّركيب الذي هو وظيفة البلاغة والبيان ولا باعتبار الوزن كما استعملته العرب فيه الذي هو وظيفة العروض، وإنّما يرجع إلى صورة ذهنية للتّراكيب المنتظمة كلّية باعتبار انطباقها على تركيب خاصّ. وتلك الصّورة التي ينتزعها الذّهن من أعيان التّراكيب وأشخاصها ويعيدها في الخيال كالقالب و المنوال. ثمّ ينتقي التّراكيب الصّحيحة عند العرب باعتبار الإعراب والبيان فيرصُّها رصّا، كما يفعل البناء في القالب والنّسّاج في المنوال حتّى يتّسع

القالب بحصول التّراكيب الوافية بمقصود الكلام، ويقع على الصّورة الصّحيحة باعتبار ملكة اللّسان العربي". فدلّ "**ابن خلدون**" بذلك على أنّ السّياق علاقة بين جمل النصّ وعباراته وتجاوب الأصداء التي يصدرها كلّ قسم منها في طرف فيتلقّاه طرف آخر ليتصنّع. فإنّ لكلّ فنٍّ من الكلام أساليبَ تختصُّ فيه وتوجد فيه على أنحاءٍ مختلفة.

5. المقام:

أ-لغة: المقام موضع القدمين، وقام الأمر أي اعتدل وانتصب، كاسْتقامَ ،وأقامَ بالمكان إقامة: دام، والمقامة: المجلس، والمقام مكان القيام، وقوامُ الشّيء نظام أمره وعباده، وأمّا القوام، فالطّول الحسن.

ب-اصطلاحا: المقام مجموعة الظّروف التي تحيط بالكلام وجميع القرائن الحالية التي تصدرُ الخطاب دلالته بصفة خاصّة وهو ما سمّاه بعض المحدثين بالسّياق الاجتماعي أو سياق الحال أو ما يعرف بعلم الدّلالة اليوم باسم: "**سياق الموقف**" وذكره "**ابن خلدون**" باسم: "**بساط الحال**"، وهو ما أكّده "**ابن جنّي**" قبل "**فيرت**" حين قال: "إنّ المعاني قد لا يتوصّل إليها إلّا للظّروف التي أحاطت بها، ومن ثمَّ فلا ينبغي أن يكتفي اللّغوي بالسّماع، بل ينبغي أن يجمع إليه الحضور والمشاهدة. أي كلّ ما يحيط بظروف الكلام، فسياق الحال إذًا مجموعة الظّروف التي تحيط بالكلام. وهو ما أشار إليه "**فيرت**" من منطق أنّ كلّ إنسان يحمل معه ثقافته وكثيرا من واقعه الاجتماعي؛ حيث ما حلّ وارتحل. ويعني ذلك عند "**ابن جنّي**" ما نحن عليه من مشاهدة الأحوال والأوائل، وأن يكون الحاضر شاهد الحال فعرف السّبب الذي له من أجله وقع التّسمية ...

والألفاظ المنقولة إلينا قد كانت لها أسباب لم يشاهدها ولم ندر ما حديثها من ذلك قولهم: "رفع عَقيرتَه، أي رفع صوته" فلو ذهبنا نشتقُّ لقولهم عقر؛ من معنى الصّوت لبعد الأمر جدّا. فمعنى ذلك رجلا قطعت احدى رجليه فرفعها ووضعها على الأخرى ثمّ نادى ثمّ صرخ بأعلى صوته فقال النّاس، رفع عقيرته، أي رجله المعقورة، ثمّ صاح بأ.علي صوته مستغيثاً ومن أمثلته في

"**المحكم**" لـ "**ابن سيده**": وحتم الله الأمر يحتمه حتماً، قضاه. والحاتم القاضي. وكانت في العرب امرأة مفوهة فقادت: لا أتزوّج إلّا لمن يردّ على جوابي، فجاءها خاطب فوقف ببابها، فقالت: أين أنت؟ قال علي بساط واسع وبلاد شاسع، قريبه بعيد، وبعيده قريب، فقالت: ما اسمك؟ قال من شاء أحدث اسمًا، ولمذلك عليه حتمًا قالت كأنّك لا حاجة لك، قال لو لم تكن لم آتك ولم أقف ببابك . قالت أسِرٌ حاجتك أم جهرٌ؟ قال سرٌ مُسْتَعْلَنٌ. قات: فأنت خاطبٌ. قال هو ذاك، قالت: قُضِيَتْ حاجتك فتزوجها.

والواقع أنَّ القرائن الخارجية المؤثّرة في الكلام، أكثر عددًا وأشدَّ اتّساعًا من أن تحصر أو توضع لها المعايير أو الضّوابط الثّابتة لدى فهي متروكة عادة لتقديرات المتخاطبين باعتبارهم ينتمون إلى بيئة لغوية واحدة، ويتقاسمون الاعتقادات نفسها.

المحاضرة الثّالثة: 2020/03/02م

الدلالة بين الصّرف والنّحو والموقع

تعارف علماء اللّغة على أنواع من الدّلالات تمثّل مستويات النظام اللّغوي وتختلف على حسب المُدخلات التي تتدخّل في تشكيل معنى الكلام، حيث يجد المتكلّم أبعادا دلالية مختلفة في التركيب الواحد.

ولهذا قسّم العلماء الدّلالة إلى أنواع مختلفة منها: الدّلالة الصّوتية والدّلالة الصّرفية، والدّلالة المعجميّة، والدّلالة النّحوية، والدّلالة التركيبيّة، والدّلالة الموقعية.

1-الدلالة الصرفية:

تعدّ الدّلالة الصّرفية جوهر المادة اللّغوية، إذ ليس هناك علم للدّلالة دون دراسة للصّرف أي البنى والصّيغ، التي كان علينا وصفها، والوقوف على المقصود بالوظيفة الأصواتية، والوظيفة الصّرفية، والوظيفة النّحويّة كأجزاء من مركّب وظيفي يلمح في دراسة أي صيغة لغويّة، ذلك لأنّه من منظور فايز الدّاية: "قد اِلْتَبَس أمر الدّلالة الصّرفية بتصوّر لدلالة طبيعية للأصوات على المُسَمَّيات (المدلولات) أو على أجزائها لدى عالم جليل له أرائه الفذّة في درس العربية إلاّ أنّنا ... "نقول بتحليل للدّلالة يجعلها دلالة أساسيّة معجميّة، نحويّة، صرفيّة، وهذه الدّلالات تأتلف في كلّ متكامل يتأتّى إلينا: فالدّلالة الأساسيّة هي جوهر المادّة اللّغوية المشترك في كلّ ما يستعمل من اشتقاقاتها وأبنيتها الصّرفية. فـ(طَحَنَ) تدلّ على حركةٍ وضغطٍ لتحويل الحبوب إلى مسحوق ناعم بالرّحى ويكون حقيقيّا مباشرا ومن ثمّ حمّل الدّلالات المجازية المتعدّدة، ويدخل هذا المفهوم في أبنية صرفية كثيرة، ونلحظ فيها إضافة إلى هذه الدّلالة أمرا مكتسبا من الوزن نفسه أي معنى الوزن.

"فالأفعال تحدّد بحسب أوزانها الحدث والزّمن، وتقترن بالفاعلين بعد (طَحَنَ، يَطْحَنُ، سَيَطْحَنُ، اطْحَنْ) و(طَحَّان)، دالّة على (اسم الفاعل) بصيغة المبالغة المتأدّية إلى تحديد الحرفة و(مطحون) اسم المفعول للشيء المطحون، و(الطّحانة أو الطّاحونة) تدلاّن على آلات الطّحن التي تدور بالماء أو بسواه ..."

ويقول ابن منظور "الأضراس كلّها من الإنسان وغيره على التّشبيه واحدتها طاحنة، قال الأزهري: "كلّ سنّ من الأضراس طاحنة".

فالدّلالة الصّرفية هي الدّلالة التي تستمد من بنية اللّفظ وصيغته، وقد أشار إليها ابن جنّي عند حديثه عن تشديد عين الكلمة حيث تفيد حينئذ قوّة المعنى وتكراره مثل: (قَطَّعَ).

ومثّل لها إبراهيم أنيس بجملته المشهورة: "لا تصدّقه فهو (كَذّابْ)، هل يعقل أن تتّضح العين بالنّفط في وسط الصحراء في ثوان؟! فإنّ كذّاب أقوى في الدّلالة من (كاذب) وذلك بتشديد الكلمة".

فإبراهيم أنيس يرى أنّ هناك نوع من الدّلالة يستمدّ عن طريق الصّيغ وبنيتها، ففي جملتنا السّابقة تخيّر المتكلم (كذّاب) بدلا من (كاذب) لأنّ الأولى جاءت على صيغة يجمع اللّغويون القدماء على أنّها تفيد بالمبالغة، فكلمة (كذّاب) تزيد في دلالتها على كلمة (كاذب)، وقد استمدّت هذه الزّيادة من تلك الصّيغة المعيّنة، فاستعمل كلمة (كذّاب) يمدُّ السّامع بقدر من الدّلالة لم يكنْ ليصل إليه أو بقصوره لو أنّ المتكلّم استعمل كاذب.

ومعنى ذلك أنّ الأبنية الصّرفية أبنيّة دلالية يتم بواسطتها (تصريف) الكلمات لضروب من المعاني المختلفة المتسعة عن معنى واحد.

ولهذا "كان العلم بالتّصريف أهم من معرفة النّحو في تعرُّف الكلمة، لأنّ التّصريف نظر في ذات الكلمة، والنّحو في عوارضها وهي من العلوم التي يحتاج إليها المفسّر".

فإذا كانت لدينا الأصوات (ل ع ب) ورتّبناها في زمرة لفظية واحدة فإنّه ينتج عن ذلك معنى هو اللعب المعروف، وإن جعلت ترتيب الأصوات على نحو آخر فإنّه يتولّد لديك معنى آخر مثل: بَلَعَ، أو عَبَلَ، أو بَعَلَ ... وغيرها، ولو أخذت لفظة واحدة مثل: (لعب) وأضفت إليها وحدة صوتية أخرى مثل: (ي) في أوّل اللّفظة لزاد المعنى فأصبح للدّلالة على اللّعب من المُذكّر في الوقت الحاضر.

ولو أضفت وحدة صوتية في وسط اللّفظة لزاد المعنى مثل: لاعب لدلّت اللّفظة على شخص يقوم باللّعب ولو أضفت وحدة صوتية في آخر اللّفظة مثل (لعِبَتْ) لدلّت على اللّعب من قبل مؤنث في الزمن الماضي.

وهذا التغيير في المعنى حَصَل نتيجة تغيّر صيغة اللّفظ ممّا يعرف (بالدّلالة الصّرفية)، وهو من اختصاص المستوي الصّرفي Morphologie أو Morphology، فالمستوى الصرفي يدرس التّغيّرات التي تطرأ على صيغ الكلمات فتحدث معنى جديدا.

ومنه أيضا لفظة (ضَربَ) حيث أفادت الضّرب من مُذكرفي الزمن الماضي، ولو غيّرنا الفتحة بضمّة ثم كسرنا الوسط لأصبحت ضُرب ونَتَجَ معنًى آخر هو الضّرب من مجهول في الزمن الماضي.

ويلاحظ ممّا سبق أنّ المستوى الصّرفي مُكوّن من وحدات صوتية (كحركة الضّمة أو الفتحة أو الكسرة أو التّنوين ...) ضمن نظام لغوي معيّن، وكلّ وحدة صوتية ذات معنى تسمّى مورفيم Morphème.

فإذا حدّدنا العناصر (b)، (c)، (d)، باعتبارها ثلاثة مقابلات استبدالية أصواتية، فقد كشفنا عن جزء من المعنى، ولكن هذا الجزء ليست له أي وظيفة دلالية، فنحن لا نستطيع أن نمنح الصيغة تحديدا صرفيّا عند هذه النّقطة، دون أن ندخلها في تحليلات جديدة، في توزيعات شكلية، ومواقع في السّياق، فهي عند هذا الحدّ صيغة محايدة إلاّ من النّاحيةالصوتية(الأصواتية)، "وفي (Not on the bord)، تدخل في وضوح سياقي جديد، ويتّضح جزء آخر من المعنى، هو الصّرفي، لوضوح أسميتها واتّضاح وظيفتها الصّرفية".

ومثال ذلك أيضا كلمة (وَجَدَ) فهي كلمة مبهمة، فإذا صرّفت قيل في ضدّ العدم: وجودا وفي المال وُجْدًا، وفي الغضب مَوْجِدة وفي الضّالة: وِجدانًا، وفي الحزن: وَجْدًا".

كما أنّ كلمة (مجتمع) تكون دالّة على من وقع عليه الحدث (أي: اسم المفعول)، وقد تكون دالة على اسم زمان، أو اسم مكان أو مصدر ميمي.

وعليه: "فإنّ الصيغ الصّرفية تشتمل على قيم دلالته مثل: فعلاً وفعالٌ، وفَعُولٌ، ومفعل، ومفعالٌ ...، وهذه الصّيغ تمثل فروعا لأصول عَدَلَ عنها إليها ... ليدُلَّ العدول عن الأصل إلى الفرع على أنّ هُناك غاية بلاغية يقصد منها المبالغة في أداء المعنى فصيغة (فعلان) مثل: (رحمان) عَدَلَ بها إلى صيغة (فاعل) مثل: (راحِم) للمبالغة وكذا الشأن في الصّيغ الصّرفية الأخرى".

ومن الأمثلة على ذلك أيضا ما توجّه إليه الزمخشري في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ۖ وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ ۖ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ (سورة يوسف، الآية 32.) فيقول: الاستعصام بناءَ مبالغةٍ يدلُّ على الامتناع البليغ والتحفظ الشديد، كأنّه في عصمة وهو يجتهد في الاستزادة منها، ونحوه: استمسك واستوسع الفتن، واستجمع الرّأي، واستفحل الخطب".

وما يُفهم من النّص السّابق أنّ أحرف الزّيادة (الهمزة، السين، الثاء) دلّت على زيادة المعنى في الامتناع الذي حصل من النّبي يوسف عليه السّلام، وهي زيادة في المبنى، وهذا ما يَدُلُّ على أنّه

ركّزَ في ذهن الزمخشري أنّ لكلّ زيادة في صيغة ما، لها دلالة ربّما تزيد من معاني الصّيغة إلى حدّ المبالغة ، وهذا ما أكّده في صيغة (استيأسوا) في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُواْ مِنْهُ خَلَصُواْ نَجِيًّا﴾(سورة يوسف، الآية 80)أصلها يئسوا وزيادة السين والتاء في المبالغة نحو ما مرّ في استعصم.

"وقيل أيضا أنّ صيغة (فَعَّلَ) أقوى في المعنى من صيغة (فَعَلَ) لزيّادة كمّية الحروف، ولأنّ صيغة (فَعَّلَ) تنطوي على معنى التّكثير والتّكرير، فقطع على وزن (فَعَّلَ): تعني كثرة القطع وتكريره، وكسّر تعني كثرة الكسر وتكريره".

كما يضرب ابن جنّي أمثلة أخرى يؤكّد فيها اقتران قوّة المعنى بكثرة الحروف، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَخَذْنَٰهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ (سورة القمر، الآية 42) ، فـ(مقتدر) لدى ابن جنّي أبلغ من (قادر)، والبلاغة لديه –هنا- قرينة زيّادة الحروف وبذلك تكون الزّيّادة في المعنى أو قوّته لونا من ألوان البلاغة.

ومثله قوله سبحانه وتعالى: ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾(سورة البقرة، الآية 286.)، التي يحاول فيها ابن جنّي أن يجمع بين الصيغة الصّرفية والسّياق في آن واحد، لأنّه يرى القرآن الكريم قد استخدم صيغة (فَعَّل) للحسنة، وذلك لاحتقار الحسنة إلى ثوابها، مستدلا بالآية الكريمة ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾(سورة الأنعام، الآية 160)، كما استخدم القرآن الكريم صيغة (افْتَعَلَ) للسيّئة تنفيرا عنها، وتهويلاً وتشنيعا بارتكابها وذلك أنّ (اِفْتَعَلَ) لزيّادة التاء فيه أقوى من فَعَلَ".

إذ يجدر الإشارة هنا إلى مختلف الصّيغ الصّرفية التي تسْتَقِي منها دلالاتٌ صرفيّة مختلفة، كصيغة الجمع، "إذ يُرَادُ بالجمع في عربيّتنا الفصحى ما دلّ على أكثر من اثنين أو اثنتين وهو ثلاثة أنواع: جمع المذكر السّالم، وجمع المؤنث، وجمع التّكسير، ولكلّ من الجمعين السّالمين للمذكّر والمؤنث شروط معروفة لا حاجة للخوض فيها".

أمّا جمع التّكسير فيشمل جموع القلّة وجموع الكثرة، أمّا جموع القلّة فتأتي على أربعة أوزان وهي: أفعل مثل: (كلب ⟸ أكْلُبْ)، أفعل مثل (ثوب ⟸ أثواب)، أفعلة مثله (رغيف ⟸ أرغفة)، فعلة مثل: (صبيّ ⟸ صبيّة).

أمّا جموع الكثرة، فأوزانها عند ابن هشام الأنصاري ثلاثة وعشرين وزنا.

إضافة إلى ظاهرة صرفية أخرى، والتي تعدّ من أبواب الصّرف وهي ما يُعْرَفُ بالتّصغير حيث يعالج المفردات التي يحاول الإنسان العربي التّقليل من شأنها أو من قيمتها، أو طلبا للتّلميح أو تهويلا لشأنها، فيعمد إلى صياغتها على وفق أوزان منها: فعيل، فعيعل، فعيعيل ... وغيرها.

ومنه تصغير الأسماء إذ نقول (بليبيل) في تصغير (بُلْبُلْ) وصغير الجموع فنقول (ضريسات) في تصغير (ضروس)، وتصغير صفات مثل: (أسيود) في تصغير (أسود) ... وغيرها.

ومِمَّا يمكن استخلاصه من ظاهرة الزِّيَّادة أنّ الدّلالة الصّرفية للكلمة تختلف باختلاف بنيتها ووزنها وتختلف هُنَا من دلالة الإفراد إلى دلالة الجمع.

وبناءً على ما تقدَّم، فإنّ الدّلالة الصّرفية إنّما تعتمد لإبراز المعنى وتأكيده والمبالغة في الدّلالة على جزءٍ مُعَيّنٍ من التّركيب، وإعْطاء دلالات معيّنة تستدعيها التّركيب أو سياق الكلام، كدلالة التّكثير أو القوّة في الحدث، ومنه قول الزّمخشري رحمه الله: "(ويقولون إنّ الزِّيَّادة في البناء لزيادة المعنى) وهي أنّ الزّيّادة في المبنى تدلُّ على الزّيّادة في المعنى".

-المحاضرة الرّابعة: (2020/03/09م)

مراحل تطوّر الدّراسات النّحوية وأوليات الرّواية عند العرب -

*تمهيد: بين البصرة والكوفة:

تقع مدينة البصرة على طرف البادية في مكان قريب من العروبة الصّافية ومساكن العرب الخلّص قد نشأت في عهد الخليفة "**عمر بن الخطّاب**" (رضي الله عنه) في سنة 15هـ في القرن الأوّل هجري.

أمّا الكوفة تقع في أماكن بعدت عن جزيرة العرب وامتدَّ إليها النّفوذ الأجنبي وانقضت سِنُون من عهد الخليفة "**عثمان**" (رضي الله عنه) والبلدان كالبلد الواحد، ولمّا كانت الفتنة أيّام "**عثمان**" أسهم أهل العراق فيها فانضمَّ البصريون في موقعة الجمل إلى "**عائشة**" (رضي الله عنها) 54هـ و"**طلحة**" و"**الزّبير**" (رضي الله عنهما) بينما انضمَّ الكوفيون إلى "**علي**" (رضي الله عنه) وقد بقي الخلاف قائمًا بين المدينتين، ممّا ولّد العصبية القبلية والتّنافس بين رِجَالَات الفريقين. وبينما ناصر الكوفيون بعد "**علي**" الدّولة العبّاسية وكانوا خير حفيد لها في بسط نفوذها، كان البصريون يميلون إلى الأمويين وامتدَّ الخلاف بين الفريقين إلى الدّراسة اللّغوية ومنها النّحوية.

أمّا الدّراسة اللّغوية عند العرب، فقد نشأت كما تنشأ أي دراسة بسيطة يحدوها دافع الكشف عن جماليات اللّغة العربية الممثّلة في أعلى مستوى صوابيّ لها هو القرآن الكريم، ثمّ لغة الشّعر العربي الذي هو ديوان العرب، لذلك انصبّت جهود القدماء على دراسة هذه الجوانب دون منهج محدّد لها أو يحدّد ملامحها.

يقول "**الفارابي**": كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللّسان عند النّطق وأحسنها مسموعا وأبينها إبانةً عمّا في النّفس، والذين نقلت عنهم العربية وبهم اقتدي وعنهم أخذ اللّسان العربي من بين قبائل العرب هم: **قيس وتميم وأسد**، فإنّ عن هؤلاء الذين أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم أُتُكّل في الغريب والإعراب والتّصريف ثمّ **هذيل** وبعض **كِنانة** وبعض **الطّائيين**، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنّه لم يؤخذ عن حضريّا قطُّ ولا عن سكّان البراري ممّن كانوا يسكنون أطراف بلادهم المجاورة سائر الأمم الذين حولهم ،فلم يؤخذ عن قبيلة لَخْم وجُذام لمجاورتهم مصر ولا عن قبائل قضاعة وغسان وإياد لمجاورتهم أهل الشّام وأكثرهم نصارى يقرؤون بالعيرانية ولا عن أهل اليمن بمخالطتهم تجّار اليمن ولا عن حاضرة الحجاز، لأنّ الذين نقلوا عنهم صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العربقد خالطوا

غيرهم من الأمم ويعبّر عن ذلك قول "**الرّياشي البصري**": إنّما أخذنا اللّغة الفصيحة عن حَرَشة الضّباب وأكلَة اليرابيع وهؤلاء أخذوا اللّغة عن السّواد(العامّة) وأصحاب الكواميخ وأكلة الشّواريز"(أهل الحضر) وأنّنا أخذنا اللّغة عن سكّان البادية الذي لم يخالطوا النّفوذ الأجنبي، فدلّ بذلك على أنّ البصريين تخيّروا الرّقعة الجغرافية وسكّانها في نقل لغة العرب بينما تساهل الكوفيون في نقلها موقعا وسكّانا. أمّا الكوفيون، فقد حاولوا أن يكون لهم اتّجاه مغاير في اتّجاه البصريين فتوسّعوا في الرّواية عن العرب فأخذوا عن اللّهجات العربية كلّها دون تفريق بين القبائل التي سكنت قلب البادية والقبائل التي سكنت أطرافها مقتدين في ذلك بقوله عليه الصّلاة والسّلام:(نزل القرآن على سبعة أحرف كلّها شافٍ كافٍ فاقرؤوا أنّى شئتم) (تأويل مشكل القرآن، ص 33-34)، أي كيفما شئتم والأحرف بمعنى اللّهجات، أي ما درج القدماء على تسمية باللغات، ذكر ذلك بعد عرض لتأويلات و اختلاف اللغويين و النجاة بشأنها.

أمّا إذا عرضناه لأكثر الرواة بالكوفة وجدنا أوائلهم بخاصّة يحاولون جمع هذه الآثار اللّغوية التي وجدت مستقرّة في صميم المجتمع الكوفي فعُنوا بجمع اللّغة التي أخذت عن قبائل متعدّدة والتي جاءت بعض كلماتها بصورة مختلفة باختلاف النّاطقين بها ففي الأسماء هناك من يقول: " مُدْية" و" سِكين"، وفي الصّيغ هناك من يكسر حرف المضارعة ومنهم من يفتحها وكان "الكسائي" الذي سمع من البصريين وطوَّف في البادية واجتمع له من القراءات علمٌ منها وكان "هارون الرّشيد" يعلم ذلك عنه، فلم يجرؤ على مناقشة –على حدّ تعبير الكسائي-إنْ لحَنَ (أخطأ) في القرآن الكريم اعتقاداً منه بأنّها لغة أي لهجة، وتذكر ذلك "الكسائي" فيقول: "صلّيت بهارون الرّشيد فأعجبتني قراءتي فقيل فغلطتُ في آية ما أخطأ فيها صبيٌّ قطّ، أردت أن أقول"(لعلّهم يرجعون) فقلت "يرجعين". قلت فو الله ما اجترأتها دون أن يقول لي أخطأت ولكن لمّا سلّمت قال: لي يا كسائي:أيُّ لغة هذه؟ فقلت يا أمير المؤمنين قد بعثُر الجواد. قال " أمّا هذه فنَعَمْ".

-المحاضرة الخامسة: (16-03-2020)

الدلالة النحوية

1-لغة العرب أصلٌ وفرعٌ:

1. الفرع:

فمعرفته الأسماء والصّفات نحو قولك: رجلٌ وفرسٌ وطويلٌ وقصيرٌ، وهذا هو الذي يبدأ به عند التّعلّم.

2. الأصل:

فالقول في موضع اللّغة وأوّلياتها ومنشأها، ثمّ على رسوم العرب في مخاطبتها وما لها من الافتنان تحقيقا ومجازًا.

والفرق بين معرفة الفروع ومعرفة الأصول أن متوسّما بالأدب لو سئل عن الجزم والتّسويف في علاج النّوق فتوقّف أو عيّ به أم يعرفه أو لم يفقه ذلك عند أهل المعرفة نقصًا شائنًا ؛ لأنّ الكلام عند العرب أكثر من أنْ يُحصى.ولو قيل له هل تتكلّم العرب في النّفي بما لا تتكلّم به في الإثبات، ثمّ لم يعلمه لنفسه ذلك في شريعة الأدب عند أهل الأدب فلم يجب لحكم عليه بأنّه لم يشامّ صناعة النّحو قطّ فهذا الفصل بين الأمريْن. والنّاس في ذلك رجلان رجل شمل بالفرع فلا يعرف غيره. وآخر جمع الأمرين معًا، وهذه هي المرتبة الأولى لأنّ بها يعلم خطاب القرآن والسنّة.

ويقول عليه أهل النّظر والفُتْنَة، وذلك أنّ طالب العلم العلوي (البسيط) يكتفي من أسماء الطّويل باسم الطّويل ولا يضيره أن يعرف "الأشَقّ" و "شَرخَب".و"شَمردل" وإن كان في علم ذلك زيادة فضل، فدعوتنا إذًا إلى ضرورة تعلّم الحدّ الأدنى من اللّغة كمرحلة أولى نواصل بعدها الإلمام بدقائق هذه اللّغة ذلك أنّ طالبنا في اختصاصه الأدبي أو اللّغوي قبل العلمي زاهدٌ في لغته، يراها غير ضرورية لدراسته ومستقبله المهني والمتعلّمون والمعلّمون – بشكل عام – يستخدمون العامية دراية أو من غير دراية؛ لأنّها أجرى على الألسنة وأيسر في الاستعمال، وقد نسو أنّ اللّغة العربية الفصحى بأقيستها المحفوظة (القياسية)وغير المحفوظة (الحوازات) هي عنوان شخصية الأمّة ورمز وجودها ولو تعلّم أبناء الأمّة جميعا اللّغات الأجنبية وبرعوا فيها وغلبواأصحابها عليها وأهملوا شأن لغتهم لذابوا في غيرهم، ولتنازلوا طوعًا أو جهلًا عن كيانهم ومن زهد بلغته كان النّاس فيه أشدُّ زهدًا، وربّما يرغب بعض طلبتنا عن معرفة لغتهم الأمّ كونها تتّسم بتعقيدات كثيرة وبحاجة إلى تيسير يسهّل عملية تداولها كتابةً ونطقًا دون معرفة مسبقة بفروعها

وأصولها وما يجب أن يضطلع به العامّة أو النّاشئة، وما هو من اختصاص أهل النّظر والعلم ودون إدراكٍ للفروق من اللّغات فإنّ ذلك سيبعده كيانًا وهويّة عن لغة العرب بلْهَ(أيضاً) عن العرب أنفسهم.

2-تعليمية النّحو العربي بين القياس والسّماع:

أ-القياس:

***لغة:** مصدر قايس ومنه قاس يقيس أي قدّر طول الشّيء أو غَوْرَهُ وغور الشّيء بمعنى عمقه كقولنا: قدّر الطّبيب شجّة الرّأس.

***اصطلاحا:** وهو قياس نظير على نظير لعلّة جامعة بينهما أو وجه شبيه قائم، لدى فالقياس يستلزم وجود مقيسٍ ومقيسٍ عليه. ففي الدّلالة نجد كلمة "قطارٌ"، وأصلها في "لغة العرب" يدلُّ على تتابع الجِمال (النُّوقُ) وكذلك الشّعب الذي يعني لغة التّفرّق أمّا في المجال النّحوي فقد قيس "الفعل الذي لم يسمَّ فاعله" في اصطلاح الكوفيون قيس على الفاعل نفسه الذي يقابله "المبني للمجهول" عند البصريين: "جَاءَ الوَلَدُ" . "عُلِمَ الخَبَرُ".

والقياس رتب محفوظة وضوابط قياسية على كلّ جديد منها تسمية آلة الاستنطاق التي استجدّت في حياتنا قياسًا على منشار وأحد الأوزان الخاصّة باسم الآلة. أمّا في المجال النّحوي فإنّ حرف "إنَّ" حرف مشبّه بالفعل.

ب- السّماع:

***لغة:** من سَمِع ،ومنه السَّمْع وهو حسُّ الأُذُن الذي تلتقط الموجات الصّوتية.

***اصطلاحا:** يوضع "السّماع" عادة في مقابل القياس بما يفيدُ أنّ هذا الكلام أو ذاك أو هذه الصّيغة أو تلك سمعت على العرب على نحو ما دون أن تخضع بضوابط واضحة، وقد يستعمل السّماع للتّذليل على أنّ الأخذ عن العرب أو غيرهم تمّ دون واسطة واعتمدنا فيهم المباشرة نحو قول بعض العلماء من جامعي لغة العرب بصريين أو كوفيين سمعت عن العرب أنّهم قالوا: "فإذا تمّ بوساطة فإنّه تسمّى رواية لأنّها تتمُّ عن طريق العنعنة (عن) أو التّواتر.

كَلامُ في الإطِّرادِ والشُّذُوذِ أربعةُ أضْرُبٍ:

1-مُطَّرِدٌ في القِيَاسِ والاسْتِعْمَالِ جَمِيعاً نحْوَ "قامَ زَيْدٌ"، و"ضَرَبْتُ عُمَراً" و"مَرَرْتُ بِسَعِيدٍ". وهذَا هوَ الغَايةُ المَطْلُوبَة والمثابَة المَنُوبَة.

2-ومُطَّرِدٌ في الاستعمال شاذٌّ في القِيَاسِ نحْوَ: "مكانٌ مُبْقِلٌ" هذَا هوَ القِيَاسُ،والأكْثَرُ في السّمَاعِ "بَاقِلٌ"، والأوَّلُ مَسْمُوعٌ أيضاً. "واعْلَمْ أنّ الشّيءَ إذا اطّرد في الاسْتِعْمالِ وشَذّ عن القياس،فلا بدّ

من إتباع السمع الوارد به في نفسه، لكنه لا يُتَّخَذ أصلاً يُقَاسُ عليه غيرُه" ،فلا تقولُ في"اسْتَقامَ الأمر" مثلا : (استقومَ)، ولا في أعَادَ (أعْوَدَ) لوْ لَمْ تَسْمَعْ شَيْئاً منْ ذلكَ قيَاساً علَى قَوْلِهِمْ: أخْوَصَ الرِّمْثُ،فإنْ كانَ الشَّيءُ شاذّاً في السّماع مطردا في القياس تحامَيْتَ مَا تحَامَتْ العَربُ منْ ذلك، وجَرَيْتَ في نَظيرِه علَى الوَاجِبِ في أمْثَالِهِ. من ذلك امْتِنَاعُكَ عنْ "وَذَر"، و"وَدَعَ" لأنّهم لم يقولُوها، ولا غَرْوَ عَلَيْكَ أن تَسْتَعْملَ نَظيرهُمَا نحو "وَزَنَ" و"وَعَدَ"،لوْ لَمْ تَسْمَعْهُمَا، مُعلّلِينَ بذلكَ السّماع أو الاستعمال على القياس، ولكنّ السّماع لا يُتّخَذُ أصْلاً يُقاسُ عليْهِ إذَا كانَ لا يَتَوَافَقُ والقِيَّاس،فلاَ يُقالُ: "اسْتَحَاذَ" في "اسْتَحْوَذَ"، ألا تَرة أنّك إذا سَمْعتَ " استحوذَ " و" اسْتَصْوَبَ" أدّيْتَهُما بحالهمَا ، ولَمء تتَجلوَزْ مَا وَرَدَ به السّمْعُ فيهما إلى غيْرهما ،فلاَ يُقالُ: في "اسْتَقَامَ" " اسْتَقْوَمَ".

3-وشاذٌّ في القْيَاسِ والاسْتِعْمالِ جَميعاً، وهو كتَّتْمِيمِ مَفْعُولٍ ممّا عَيْنُهُ واوٌ أوْ يَاءٌ،نحو: "فَرَسٌ مَقْوُودٌ" و"ثَوْبٌ مَصْوُونٌ، فلا يسُوغ القياسُ عليه ولا يُرَدُّ غَيْرُهُ إليْهِ.

4-مُطّرِدٌ في القِيَاسِ،شاذٌّ في الاسْتِعْمَالِ: وذلكَ نحْو المَاضِي منْ (يَذَرُ) و(يَدَعُ).

علَى أنّ التّقْسيمَ الرّباعي الذي أتَى بهِ ابنُ جِنّي وهوُ تَقْسيمٌ مَنطقِي،فلدْينَا: الاطّرَادُ والشّذوذُ والقياسُ والاستعمالُ، فإذا مَا أسْقَطْنا هذِه المُصطلحات علَى الكلامِ فلاَ بُدّ منْ أنْ نَخْرُجَ بأربعِ صُوَرٍ منَ الكلامِ، هي: الإطرادُ في القياس والاستعمالُ أو الشّذوذُ فيهمَا أو الاطّرادُ في أحَدهِما والشّذوذُ في الآخَر،ولكنّ صورةَ الشاذّ في القِياسِ والاسْتعمَالِ ليْسَتْ منْ صُوَرِ الكَلام العَربي،لأنّه لمْ يَتكلّمِ العَرَبُ كلاماً يَدْخُلُ تَحْتَ هذَا القِسْمِ،ومنْ يتَكَلّمُ بهِ غيرهُم فهَوَ مُخْطِئٌ،ولا يتّبعُ العَرَبَ في كلامِهِمْ ولذلكَ قال ابنُ جنّي: "ولا يَحْسُنُ أيضاً اسْتِعْمَالُهُ فيمَا اسْتَعْمَلَتْهُ فيه إلاّ علَى وَجْهِ الحِكَايَةِ".

ولِمَ كانَ الفعل "وَدَعَ" شاذّاً في الاسْتعْمَالِ وقدْ وردَ في إحْدَى القِراءَاتِ وجاءَ في شِعْرٍ لأبِي الأَسْوَدِ الدُّؤَلِي وهوَ ممَّنْ يُسْتَشْهَدُ بكَلامِهِمْ،ووَاضِعُ اللّبِنَاتِ الأُولَى لعِلْمِ النَّحْوِ،ومِنْ أفْصَحِ النَّاسِ؟ فالأَوْلَى أنْ يكونُ هذَا الفِعْلُ غيرَ شاذٍّ،لأنَّ القِرَاءَةَ القُرْآنِيَةَ سُنَّةٌ، والاحْتِجَاجُ بِهَا أقْوَى.

على أنّ أكثرَ مَا وَرَدَ في التّقْسِيم السّابق أمثلةٌ منَ الكلمَاتِ المُفْرَدَةِ لاَ الدّاخِلَةِ في بِنَاءِ الجُمْلَة العربيَةِ،وإنْ صَحَّتْ بَعْضُ أجزاء هذَا التّقْسِيمِ علَى الكَلمَةِ المُفْرَدَةِ،فإنَّها لا تَصِحُّ علَى الجُمْلَة،لأنّ بنَاءَ الجُمِلَةِ العرَبيَةِ يَجِبُ أنْ يَكُونَ مُطَّرِداً في القيَاسِ والاسْتِعْمَالِ.أمّا تركيبُ الجُملَةِ المُطَّرِدِ في القِيَاسِ الشّاذِّ في الاسْتِعْمَالِ،فلاَ يَجُوزُ أنْ نَبْنِي علَى غِرارِهَا أبداً، فلاَ يَجُوزُ أنْ يَكونَ خَبَرَ أفْعَالِ المُقَارَبَةِ والرَّجَاءِ والشُّرُوعِ مَثَلاً: اسماً صحيحاً.

وعلى هذا،فالشّاذّ هو الذي يكون وجوده قليلا،لكنّه لا يجيءُ على القياس،والمراد بالشّاذّ في استعمالِهم ما يكونُ بخلافِ القياسِ من غير نظرٍ إلى قلّة وجودِه وكثرته. ولذلك نبَّه العلماءُ على كثيرٍ من الموادِّ التي لا يطَّردُ فيها القياس، فها هو ابنُ فارس مثلاً يُقرّر أنّ التّاء والباء والنّون كلماتٌ مُتفاوتةٌ في المعنى جداً، وذلك دليلُ أنَّ من كلام ما هو موضوعٌ وَضْعاً منْ غير قياس ولا اشتقاق، فالتِّبْنُ : العَصْفُ، والتِّبْنُ: أعظمُ الأقْداحِ يكادُ يَرْوي العِشْرين. والتَّبَنُ: الفِطْنة. فالشاذُّ بهذا المعنى مراتبُ، منه النَّادر: وهو ما قلَّ وجُودُه إنْ لمْ يكنْ بخلافِ القياس ك (خزعال). ونذَر الشّيء ينْذُر نُدُوراً: سَقَطَ ونوادِرُ الكلام ما شذّ وخرج من الجمهور.

وقد ألَّفَ الأقدمونَ كتُباً في النَّوادرِ،والنَّادِر أقلُّ منَ القَليلِ،والقَليلُ دونَ الكثير وسمُّوا ما يكونُ في ثُبوته كلام ك (قِرْطاس) بالضمّ: ضعيفا، لأنه انحطَّ عنْ درجةِ الفَصيحِ وجعلُوا الغريبَ والشَّارِدَ بمعنى الحُوشِيّ فيحتاجُ إلى معرفتِهما إلى أنْ يُنقّرُ عنهما في كتبِ اللّغةِ المبسوطةِ كقولِ عيسَى بنِ عُمَر وقد سقَطَ عنْ حِمَارٍ، فاجتمعَ عليه النّاس "تكأكأتم افْرَنْقِعُوا،أي اجْتَمَعْتُم تنَحّوا، وأصلُ التّشريد: التّفريق فهو من أصل باب الشذوذ. وأمّا بعضُ المُشْكِلِ لغَرابةِ لفْظِه، فقول القائل: "يَمْلَخُ في الباطل مَلْخاً،ينفُضُ مِذْرَوَيْه"أيْ جاءَ باغياً يتهدّدُ.

كما عدّوا المُنْكَر أضْعَفَ منَ الضَّعيفِ وأقَلَّ منهُ استعمالاً،بحيثُ أنكرهُ بعضُ أئمّةِ اللّغةِ ولمْ يعرّفْه، قال ابنُ الأعرابي: الجلد والجلد واحد، وهذا لا يعرَّفُ. ومن أمثلةِ المتْرُوكِ ما جاء في الجَمَهرة: "كان أبو عمرو بن العلاَء يقول: "مَضَّني" كلام قديم قد تُرك، قال ابن دريد: وكأنّه أراد أنْ أمَضَّني هو المُستعمَلُ".

ويبدو من خلال هذا العَرْضِ لمراتب الشّذوذ اللغوي أنّ الشاذَّ المردُودَ هو الذي يجئُ على خلافِ القياسِ (والاستعمال كذلك)،ولا يُقْبَلُ عند الفُصحاءِ والبُلَغاءِ. فما خالفَ القاعدةَ العامّةَ في البابِ الواحدِ يُسمّى شاذّاً، كما استعارها علماءُ القراءاتِ،ووصفُوا بها كلَّ ما وراءَ القراراتِ العَشْرِ أو الأربعةَ عشرَ من قراءاتٍ،ولعلّ نعتها بـ"عدم الشّهرة" إلينا أصوَبَ و أبلَغ.

-المحاضرة السادسة: (2020-04-06)

الخلاف النحوي بين البصرة والكوفة

1-الخلاف بين المذهبين وصور منه:

الخلاف بين النّحويّين عامّة وبين البصريّين والكوفيّين خاصّة قديم قدم علم العربية، فألّف فيه الباحثون القدماء كتباً خاصّة تناولت المسائل الخلافية وبيّنت رأي كلّ فريق في كلّ مسألة. ويرقى التّأليف في المسائل الخلافيّة بين البصريّين والكوفيّين إلى عهد أبي الحسن محمّد بن أحمد ابن كَيْسَان(*) (ت320ه). فقد ذكر ابن النّديم (ت 377 ه) أنّه ألّف كتاب (المسائل على مذهب النّحويّين ممّا اختلف فيه البصريّون والكوفيّون. كما ألّف أبو جعفر أحمد بن محمد النحّاس (ت338ه) كتاباً آخر سمّاه (المُقْنِع في اختلاف البصريين والكوفيين).

هذا، وترجع المنافسة بين مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة إلى عهد قديم. فقد كانت في بادئ الأمر سياسيّة ثم تدرّجت تلك الخلافات بينهم حتّى شملت الميادين، وقد صوّر بعض الباحثين المحدثين نواحي الخلاف فقال: «وكان التّنافس بين هذين المِصْرَيْنِ شديداً، والخلاف محتدماً من عدّة نواحي: من النّاحية الحزبيّة؛ فالكوفة علويّة والبصرة عثمانية، ومن النّاحية العنصريّة فأكثر أهل الكوفة من اليمنيّين وأكثر أهل البصرة من المُضريّين. ومن النّاحيّة العلميّة فأهل الكوفة أصحاب فقه وحديث وقراءة، وأهل البصرة أصحاب علوم وفلسفات لأنّهم أكثر اختلاطاً بالأجانب من الكوفة وأكثر حرّية في اعتناق المذاهب المختلفة، وأسرع إلى الأخذ من الثّقافات الأجنبيّة».

أمّا الخلاف النّحويّ، فقد كان لظهور الدّراسات النّحويّة في الكوفة أثرٌ كبيرٌ في اختيار البصريّين لأصولهم، وقد تقدّمت البصرة على الكوفة في الدّرس النّحوي، ثم أخذت الدّراسات النّحوية تنمو في الكوفة نموّاً مطّرداً، حتّى بدأ علماء الكوفة يزحفون إلى البصرة، ينهلون من منبعها، فهذا الكسائي شيخ المدرسة الكوفيّة يأتي البصرة تلميذاً في حفلة الخليل، ويروي ابن الأنباري قصّة رحلة إلى البصرة قال: «خرج إلى البصرة، فلقي الخليل بن أحمد وجلس في حلقته، فقال رجل من الأعراب: تركت أسداً وتميماً وعندهما الفصاحة وجئت إلى البصرة، وقال للخليل بن أحمد: من أين علمُك؟، فقال: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فخرج الكسائي، وأنفذ خمس عشرة قنّينة حبراً في الكتابة عن العرب سوى ما حفظه».

(*) الكيسان: الغَدْر، وهي لغة سعدية، وقيل لغة طائية.

وقد كان طبيعيّاً أن تكون بواكير اللّقاءات بين علماء البلدين هادئة، لأنّ الكسائي لم يأتِ عالماً بل جاء طالباً للعلم لكنّنا ما نلبث أن نجد الصّراع بين المدرستين يحتدم ملتهباً، وكان ذلك عندما تكوّن المذهب الكوفيّ وأخذت صور من التحدّيات تبدو واضحة وبخاصّة عندما شخّص سيبويه (ت180 ه) إلى بغداد وعزم حكّام العبّاسيّين على الجمع بين علماء البلدين كالّذي حدث في مجلس الرّشيد بين الكسائي وسيبويه واليزيديّ وغيرهم.

ومن الشواهد التّاريخيّة الّتي تدلّ على الخلاف بين المدرستين نذكر المسألة الزّنبوريّة وهي اسم للمناظرة الّتي وقعت بين سيبويه (المذهب البصريّ) والكسائيّ (شيخ المذهب الكوفيّ) في مجلس يحي بن خالد (ت190ه) وقد سمّيت بذلك نسبة إلى "الزنبور" الّذي ورد في العبارة المتناظَرِ عليها، فقد رُوي أنّ سيبويه قد قدّم إلى البرامكة فجمعه يحي بن خالد بالكسائي الذي قال لسيبويه:" تسألني أم أسألك؟." فقال سيبويه:" سلْ أنت." فسأله الكسائي عن قول العرب:" قد كنت أظنّ أنّ العقرب أشدّ لسعاً من الزّنبور، فإذا هو هي أو فإذا هو إيّاها." فقال سيبويه:" فإذا هو هي ولا يجوز النّصب، فقال الكسائي: " العرب ترفع وتنصب." فقال يحي:" اختلفتما وأنتما رئيساً لديكما فمن يحكم بينكما؟". فقال له الكسائي:" هذه العرب ببابك قد سمع منهم أهل البلدين فيحضرون ويسألون." فقال يحي وجعفر: " أنصفت." فاحضروا فوافقوا الكسائيّ فاستكان سيبويه، فأمر له يحي بعشرة آلاف درهم، ثمّ خرج إلى فارس فأقام فيها حتّى مات ولم يعد إلى البصرة.

ومن نماذج الجدل كذلك، والذي كشف عن الاختلاف بين المدرستين الكوفيّة والبصريّة في الأصول: قال الزجّاجي(ت337ه):" قال الفرّاء وجميع الكوفيّين:" المصدر مأخوذ من الفعل، والفعل سابق له، وهو ثانٍ بعده وذلك خلافاً للبصريّين الذين ذهبوا إلى أنّ الفعل مشتقّ من المصدر وفرع عليه". ويرى الفرّاء (ت207ه) خلافاً للبصريين أنّ الأفعال تستحقّ الإعراب كالأسماء، ويرى البصريون أنّ الإعراب أصل في الأسماء وأنّ البناء أصل في الأفعال". قال الزجّاجي: «قال الفرّاء ومن تبعه وانتحل مذهبهم ونهل منهم. أمّا ما احتججتم به للأسماء واستحقاقها للإعراب باختلاف المعاني التي ذكرتم فصحيح، وبه نقول بمثله ؟ على أنّ الأفعال أيضاً في الأصل مستحقّة للإعراب كالأسماء، وذلك لما يدخلها من المعاني المختلفة، ولوقوعها على الأوقات الطّويلة المتّصلة المدّة، فكان قولنا (يقوم زيدٌ)، يحتمل معنى قائماً وتأويلاً سوف يقوم على الاستقبال، فاشتبهت الأفعال المسْتَقْبلة ـ الأسماء، لاختلاف معانيها التي يلزمها التّصريف من أجلها، كما قالوا: "فلانٌ يطيع اللهَ"، فأمكن أن تقع " تطيع" على زمانٍ متّصل، ويطول إلى القضاء

الفعل. وقالوا: "هو يحرص على ما نفعه "، فيقرن بوقت يجوز بأن لن ينقضي بانقضاء الفاعل فهو من هذه الجهة كالاسم الّذي يلزم المثنى ولايزايله، فكان مستحقّا للإعراب من هذه الجهة كما تستحقه الأسماء ".

هذا،ويقسّم الكوفيون الفعل إلى ماضٍ ومضارع ودائم ويقصدون بالفعل الدائم اسم الفاعل, وهم بهذا يخالفون البصريّين الّذين ذهبوا إلى تقسيم الفعل إلى الماضي والمضارع والأمر.

وقد ذكرنا قبْلُ أن الخلافات النّحوية قد بدأت مع بداية المدرسة البصريّة, فقد اختلف شيوخ المدرسة الواحدة، حتّى إنّنا نرى في كتاب سيبويه خلافات بينه وبين شيخه الخليل وكان الأخفش الأوسط (ت215ه) كثر الخلاف على البصريّين وهو واحد من أئمتهم , وكثر خلاف أبي عبّاس المبرّد لسيبويه, ومعروف أنه ألّف كتابا عارض فيه سيبويه وسمّاه " مسائل الغلط ". وخالف عليّ بن حمزة الكسائيّ سيبويه, وخالف ثعلب سيبويه كذلك, واتّجه النّحو العربيّ في شعاب كثيرة من الخلافات؛ وهذه الخلافات وإن ظهرت من ناحية محدودة القيمة, فهي من ناحية أخرى تكشف عن قدرات العقل العربيّ في التصدي للظّاهرة النّحوية, ومدى ما يمكن أن تعكسه من آراء.

ولعلّ الخلافات النّحوية بدأت هادئة منذ بداية المدرسة البصريّة ، وكانت بين أعلام البصريّين أنفسهم, وقد بدأت هذه الخلافات تتّسع بالموضوعيّة في عرض الظواهر النّحوية دون تعصّب، وإنّما يقيّمها صاحبها على أسس الموضوعيّة ويحاول التّعليل لها ومن أبرز ما يمثّل هذا النوع من الخلاف ما قام بين سيبويه والخليل بن أحمد، ثمّ تحوّلت هذه الخلافات إلى مدى أوسع بين الأخفش الأوسط (ت 215ه) وشيوخ البصريّين ثم ما لبثت هذه الخلافات أن تحوّلت إلى منهاج تفكير في النحو العربيّ، وهو ما صدر عن خلاف في المدرستيْن و المذهبيْن بين الكوفيّين والبصريّين، ثمّ بين المدارس الأخرى, وأساس هذه الخلافات أنّ كلّ مدرسة واعتمدت على أصول بعينها كما رأينا في اختلاف الكوفيّين مع البصريّين أهي الفعل أم المصدر ؟ واختلافهم في تقسيم الفعل، فالكوفيّون يرون أنّه فعل ماض ومضارع ودائم، ولا يعترفون بفعل الأمر الذي هو عندهم مضارع حذفت منه لام الأمر مع كثرة الاستعمال (فقَلَّ) عندهم أصلها (لِتَقُلْ) فحذفت اللام. وإذا بحثنا أصول الخلاف فسوف نجدها عندهم قائمة على أسباب منها:

1- خلاف اللّهجات:

من الظّواهر الواضحة في خلاف بين النّحويّين ظاهرة الخلاف التي نشأت مع اختلاف اللّهجات, وهذا الخلاف مثير لأنّه كشف عن تعدّد صور الإعراب في المثال الواحد، كما كشف عن

ثراء العربية، من ذلك مثلا لهجة بني تميم ولهجة الحجازيين نقول فيها، ففي لهجة تميم نقول: (مَازيدٌ قائمٌ) برفع خبر (ما) وفي لهجة الحجازيّين نقول: "زيدٌ موجوداً " بنصب خبر "ما"، وفي القرآن الكريم ﴿ **ما هذا بشَراً**﴾ (يوسف،الآية: 31) و﴿ما هُنَّ أُمّهاتِهِم﴾ (المجادلة، الآية: 58). ولعلّ هذا التّعدّد في اللّهجات يفسح المجال للتّقليل من الخطأ لطالما أنّ الرّفع والنّصب للخبر قائمان على أصول صحيحة من اللّهجات العربية.

2-خلاف لغة الشّعر:

لعلّ كثيرا من الخلاف الّذي نشأ في القاعدة النّحوية بين النّحاة إنّما يرجع لغته إلى لغة الشعر، والشّعرُ له قواعده كما أنّ له اتساعاً في القاعدة، يقول ابن جنّي:" فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب الضرورات على قبحها وانحراف الأصول بها فاعلم أنّ ذلك على ما جشمه منه وإن دلّ من وجه على جوره وتعسّفه فإنّه من وجه آخر مؤذّن بصياله وتخمّطه (*), وليس بقاطع دليل على ضعف لغته, ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته ". قال أبو الطيّب اللغوي (ت351 ه):"الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة، ولكنّ أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله، وذلك مبيّن في دواوينهم".

3-المصطلحات النحوية بين المذهبين:

كانت تدور الخصومة على المصطلح النّحوي بين البصريّين والكوفيّين على محور واحد؛ هو ميل الكوفيّين وخاصة الفرّاء إلى تبديل وتغير مصطلحات البصريّين فكانت النّتيجة ذات جوانب ثلاث:

1- ظهور مصطلح كوفي له دلالة الخاصّة و تفسيره مقابل المصطلح البصريّ؛

2- رفض الكوفيّين لبعض المصطلحات البصريّة وإقامة مصطلحات جديدة مكانها؛

3-رفض البصريّين لبعض ما جاء به الكوفيون من مصطلحات؛

وفيما يلي نماذج تبيّن الفرق بين المصطلح النّحوي عند كلا لمصرين: البصرة والكوفة.

المصطلح النّحوي عند البصريّين	المصطلح النّحوي عندالكوفيّين
واو المعيّة	–واو الصّرف
لام الابتداء.	– لام القسم.
اسم الفعل."ذهب بعضهم إلى أنّها	–رآه الكوفيون فعلاً حقيقياً.
أفعال استعملت استعمال الأسماء ."المفعول المطلق.	– شبيه بالمفعول.
المفعول له.	- شبيه بالمفعول.

المفعول معه.	- شبيه بالمفعول.
الصّفة.	- النّعت.
البدل.	- التّرجمة.
الظّرف.	- الصّفة أو المحلّ.
حروف الجرّ.	- حروف المخفض ، وسمّاها بعضهم " الصّفات".
الجرّ.	– الخفض.
الضمير والمضمر.	- الكناية والمكنّى.
الفعل المتعدّي.	- النّسق.
ضمير الشّأن والقصّة	- ضمير المجهول.

وهكذا عاش المصطلح النّحوي فترة من الصّراع والخصومة بين المدرستين قبل أن يشهد مرحلة الاستقرار، ولكن تلك الخصومة لم تكن شرّاً كلّها، فبعض آثارها إيجابية على الرّغم من الروح العصبية التي ظهرت عند بعض رجالها، وعاشت الأجيال اللاّحقة لهم عالة على تراثهم تتمثّله وتحتذيه، وتطوّر فيه ما دفعت إليه ثقافة العصر وفطنة علمائه وهي سنّة مطّردة لا في علم النّحو بل في جميع العلوم أن تتطوّر بتطوّر العصور، ولو ظلّت عند حدود بداياتها لاندثرت وأصبحت أثراً بعد عين.

قد يأخذُ ناقد على النّحو العربي اتّساع مدارسه وخلافاتها، ومنا هذا الاتّساع في حقيقة أمره إلّا انعكاس لمرونة اللغة واتّساع دروبها، والخلافات النّحوية تكشف عن طبيعة النصّ الذي لا يتّسم بالجمود ، وقد تناوله بصور شتّى من الشّرح، وقديماً قالوا: "المعنى في بطن الشّاعر"، وهذه المقولة إشارة دالّة على تعدّد أوجه التّفسير للنصّ الواحد؛ بالإضافة إلى أنّ الخلافات النّحوية كشفت عن مناهج مختلفة للعقل العربيّ، فمنهج البصريين يقوم على اطّراد القاعدة وعدم الإذعان للشّاذّ والنّادر، ومنهج الكوفيين أساسه الاعتداد بكلّ ما جاء عن العرب.فنحن أمام منهجين أوّلها منهج عقلي وثانيها منهج نقلي، والفرق بين المنهجين قرن من الزمان. من أجل ذلك كان منهج البصريين صحيحاً في حينه، وكان منهج الكوفيين صواباً في حينه كذلك؛ لأنّ البصريين كان يحدوهم الحرص الأمين على ضبط القاعدة النّحوية فحكّموا فيها القياس، وكان الكوفيون حريصين على كلّ ما جاء عن العرب الفصحاء، وغير الفصحاء. ولعلّ هذين المنهجين يعبّران عن حماسة العربي للغتهم، الأمر الذي جعل هذا الخلاف يفتر عند البغداديين الذين استوعبوا المنهجين، ووجدوا أنّه لامناص من الأخذ بهما؛ لأنّ في كلّ من المنهجين خيرٌ للغة العرب.

وأضاف البغداديون فكرهم وفهمهم، وهذا أمر منطقيّ؛ لأنه استمرار لسنّة الطوّر وأخذ بأسباب النموّ العقليّ وأنّ الخلافات بين المذاهب النّحوية ليست إلاّ خلافات تنوّع، وليست الخلافات مقصودة لذاتها، وإنّما هو الحرص على هذه اللّغة وفق تصوّر كلّ فريق لدرجات هذا الحرص على اللّغة وهذا الأسلوب هو الذي انعكس على المفسّرين للقرآن الكريم، فكانت خلافاتهم خلافات تتنوع وليست خلافات تضادّ.

BROUILLON

- المحاضرة السابعة: (13-04-2020)

نموذج من الخلاف النحوي بين البصرة والكوفة:

-الاستثناء في ميزان المذهبين:

1- الاستثناء بين البصرة والكوفة:

يقول ابن فارس في مقاييسه: "أصل الاستثناء أن تستثني شيئاً من جملة اشتملت عليه في أوّل ما لُفظ به، وهو قولهم : (خرج النّاسُ إلاّ زيداً)، فقد كان زيدٌ في جملة النّاس ثمّ أُخرج منهم، ولذلك سمّي استثناءً، لأنّه يثُنّى ذكرُه مرّةً في الجملة ومرّةً في التفضيل. ولذلك قال بعض النحويين:" المُستثنى خرج مّما دخلَ فيه، وهذا مأخوذ من الثِّنَا، وهو الأمر يُثّى مرّتيْن. قال رسول الله-صلى الله عليه وسلّم-(**لا ثنا في الصّدقة**) (*)، يعني: لا تُؤخَذُ في السّنة مرّتيْن.قال أوس بن حجر:

أفي جنْب بكرٍ قطَّعَتْني ملامةً ؟ لعمْري لقد كانت ملامتُها ثنا

يقول: هذا ليس بأوّل لومها من فعَلتْه قبل هذا أتاه، وهذا ثناً بعده.

فابن فارس في هذا المقطع الشعري لغوي ينظر في النّحو. ففي تحديده معنى الاستثناء دقّةٌ علميةٌ ترجع إلى الأصل اللغوي، ممّا يسهّل تحديد المصطلح وإغفال ما أُضيف من احتمالات علمية لا طائل من ورائها ، كالأمثلة التي سقناها سابقاً، فكذا محلّه من الصّرف والبلاغة وغيرهما.

ويقع الاستثناء في الجملة العربية بأسماء وحروف كثيرة. يقول سيبويه: "فحرف الاستثناء إلاّ، وما جاء من الأسماء فيه معنى إلاّ فغيرٌ وسوى. وما جاء من الأفعال فيه معنى إلاّ، فلا يكون، وليس، وعدا، وخلا. وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة، وليس باسم ، فحاشى (حاشا)، وخلا، في بعض اللّغات".

فالمفهوم من كلام سيبويه، هو أنّ الأصل في الاستثناء أن يتحقّق معناه بوساطة إلاّ، لأنها حرفه المستولي عليه، ولكن من أيّ وجهٍ عُدَّت "إلاّ: أصل باب الاستثناء كلِّه؟

2- إلاّ أمّ الباب:

إنّ الحروف المتضمّنة لمعنى الاستثناء كثيرة، كما ذكر آنفا، غير أنّ الأصل فيه «أن يكون بإلاّ، وإنما كانت هي الأصل لأنها حرف، وأنّها تنقل الكلام من حال إلى حال، كما أنّ "ما" تنقل

(*)ولكنه ليس وجه الكلام ولا معنى الحديث . ومعناه أن يتصدّق الرّجل على آخر صدقةً ، ثمّ يبدو له أن يستردذها ، فيقالُ: لا ثُنا في الصدقة ، أي لا رجُوع فيها. والثنا كذلك أن تِخذ ناقتان في الصّقة مكان واحدة. ابن الأثير،النهاية في غريب الحديث والأثر، 224/1،مادة (ثنا).

الكلام من الإيجاب إلى النفي والهمزة تنقل من الخبر إلى الاستخبار، واللاّم تنقل من النّكرة إلى المعرفة. فعلى هذا تكون إلاّ هي الأصل، لأنّها تنقل الكلام من العموم إلى الخصوص، و يُكتفى بها من ذكر المستثنى منه، إذا قلت: ما قام إلاّ زيد، وما عداها ممّا يُسْتثنى به فموضوعٌ موضعَها ومحمولٌ عليها لمشابهة بينهم".

ويُفهم من هذا أنّ إلاّ إنمّا كانت هي أمّ الأدوات في باب الاستثناء، لأنهّا حرف، والحرف إنّما يُوضع لإفادة المعاني، كالنّفي، والاستفهام، والنّداء. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنّ إلاّ تقع في هذا الباب فقط، وغيرُها من الحروف يقع في أمكنة مخصوصة بها، وتُستعمل في أبواب أخر، والمراد هاهنا بأنّ إلاّ تنقل الكلام من حال إلى حال، أي أنّها تنقله من عموم الحكم إلى خصوصه، نحو قولنا: "ما جاءني إلاّ زيدٌ"، إذ القصد به تخصيص صفة المجيء بـ"زيد" فقط دون غيره، بعد أن كان المعنى في قولنا: "ما جاءني أحدٌ"، على نفي عموم المجيئ عن الناس جميعهم.

3- تركيب إلاّ وعملُها عند علماء النّحو:

لقد كان لجمهور النّحاة في تركيب "إلاّ" الاستثنائية مذاهب كثيرة، ومتباينة أحيانا. فقد ذهب الفرّاء (ت207هـ)، ومَنْ تابعه من الكوفيّين، وهو المشهور في مذهبهم إلى« ونرى أنّ قول العرب "إلاّ" إنّما جمعوا بين "إنْ" التي تكون جحدا، وضمُّوا إليها "لا"؛ فصارا جميعاً حرفاً واحداً، وخرجا منْ حدِّ الجحد إذْ جُمِعتا فصارا حرفاً واحداً». وهو ما ينقله ابن السّرّاج (ت316هـ) عن البغداديّين، إذ يقولون في "إلاّ" الاستثنائية إنّما هي "إنّ" و"لا"، ولكنّهم خفّفوا "إنّ" لكثرة الاستعمال، ويقولون: إذا قلنا: ما جاءني أحدٌ إلاّ زيدٌ، فإنّما رفعنا زيدا بلا، وإنْ نَصَبْنا فبإنّ، ونحن في ذلك مُخَيَّرون في هذا لأنّه قد اجتمع عاملان: "إنْ ولاَ"، فنحن نُعْمِل أيّهما شئنا».

ويرى أبو البركات بن الأنباري (ت577هـ)، أنّه إذا تأمّلنا مذهب الفرّاء في عمل إلّا، اتّضح أنّ في قوله اضطراباً؛ لأنّ المعروف على مذهب الكوفيّين، أنّه إذا خُفِّف الحرف النّاسخ إنّ وآلَ إلى إنْ بطُل عمله، وهذا ما يردّ على الفرّاء رأيَه، بعمل "إلاّ في الإيجاب اعتبارا بانّ الّتي يهملها الكوفيّون في حال تخفيفها، هذا إضافة إلى أنّنا لو اعتددْنا بعمل إنّ نصبا في المستثنى على أنّه اسمها لافتقرت الجملة في تمام معناها إلى خبر الحرف الناسخ "إنّ".

وأمّا تشبيهُه لـ "إلاّ" بـ "لولا"، فلا يقوم على حجّة كما يظهر، وذلك لأنّ الأصل في "لولا" إنما هي "لو" ضُمَّت إليها "لا"؛ فصارتا حرفا واحدا والمعروف أنّه إذا رُكِّب حرفٌ مع حرف آخر، فإنّ كلاّ منهما يفقد وظيفته النّحوية الّتي كان عليها قبل التّركيب، ويحصل لهما حكمٌ جديد آخر. وهذا شأن "لولا" أيضا؛ فمعلومٌ أنّ "لَوْ" حرف يَمتنع به الشّيء لامتناع غيره، فإذا رُكّبت مع "ما"،

تغيّر ذلك المعنى، وصارت بمعنى "هلاّ"، فكذلك أيضا إذا رُكّبت مع لا". وعلى هذا، فالأكيد أنّ "لوْ" و"لا" إذا رُكِّبتا معا صارتا حرفاً واحداً، لذا يزول عن "لو" معنى الشّرط، وتخرج "لا" عن كونها نافية. غير أنّ الفرّاء لا يقول بهذا في "إلاّ"، بل إنّه يرى أنّ كلا الحرفين، أي: "إنّ ولا" باقيان على أصلهما، وعملهما كما كانا قبل التّركيب.

وبناء على ما سبق، فإنّ القول في عمل "إلاّ" نصبا في الإيجاب بناءً على "إنّ"، وعطفا في النفي حملا على "لا"، لا يقوم على دليل علي واضح.

وإنّ ما تجدر إليه الإشارة هنا، هو ردّ أحد الدّارسين المحدثين باب الاستثناء إلى كون أصله من تركيب الجمل؛ إذ إنّه يَعُدّ "إلاّ مركّبة من: "إنْ" الشّرطية، و"لا" النّافية. فحسبَه دائما، يكون قولنا: "ما جاءني أحدٌ إلاّ زيدٌ" أصله هو: "إنْ لم يكن جاءني زيد فما جاءني أحد". غير أنّه يستبعد أن يكون "ما جاءني أحدٌ إلاّ زيد" على هذا الأصل الشّرطي البحت، إذ يُفَرّق بين مفهوم الشّرط والاستثناء الّذي أراده بكلامه هذا، من ثلاث جهات:

أوّلُها: أنّ معنى "إنْ" هنا(*)، غير المعتاد، فإنّ الغرض من قولنا: "مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ"، ليس تقييد مضمونه بشرط، بل المراد منه الإعلام أنّ زيداً قد جاء.

وثانيها: أنّ الشّرط يُقَدَّم غالباً ولا يُؤخَّر.

وثالثها: هي أنّ نفي "إنْ" ليس بإلاّ، بل بـ "إنْ لم" على العادة، و"إلاّ" أقدم من "إنْ لم"، كما أنّ "لا" أقدم من "لم".

ومنهم مَن يذهب إلى عدّ «إلاّ الّتي للاستثناء كلمةً واحدة، وليس مركّبة وهي حرف. و قد تترك الحرفية والاستثناء وتصير اسما محضا، بخلاف الّتي في مثل "إلاّ تُجَامِلْ زُمَلاَءَكَ يَكْرَهُوكَ؛ فإنّها مركّبة منْ "إنْ" الشّرطية المدغمة في "لا" النّافية. وأمّا البصريّون، فيذهبون إلى أنّ العامل في المستثنى هو الفعل، أو معنى الفعل بتوسّط "إلاّ"، وذلك لأنّ «هذا الفعل وإنْ كان فعلا لازما في الأصل، إلاّ أنه قُوّي بـ"إلاّ"؛ فتعدّى إلى المستثنى كما تعدّى الفعل بالحروف المُعدِّية. ونظيره نصبُهم الاسمَ في باب المفعول معه، نحو: استوَى الماءُ والخشبةَ، فإنّ الفعل منصوب بالفعل المتقدِّم بتقوية الواو، فكذلك هنا». ولعلّ هذا ما يُفهم من ظاهر كلام سيبويه في كتابه، حين عرض بالحديث للوجه الأوّل الّذي يكون عليه الاسم الواقع بعد "إلاّ" الاستثنائية، إذ يقول في هذا الصّدد: «أنْ يكون الاسم بعدها خارجا ممّا دخل فيه ما قبله من الكلام، كما تَعمل عشرون

(*)أي: في جملة: إنْ لم يكن جاءني زيدٌ، فما جاءني أحدٌ.

فيما بعدها، إذا قلت: عشرون درهما».وهو ما يؤكّده في موضع آخر من مؤلّفه، في "باب ما لا يكون فيه المستثنى إلاّ نصبا"، حيث يقرّر وجوب النّصب في المستثنى إذا ورد في استثناء تامّ متّصل موجب، مشيرا إلى أنّ العامل فيه نصبا هو ما قبله من الكلام، ناسباً هذا الرّأي إلى أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي.

ولكنْ، ما المراد بجملة سيبويه "ما قبله من الكلام؟ أهو الفعل السّابق لحرف الاستثناء، "إلاّ" ، أو هو "إلاّ" ذاتها؟

إنّ الجليّ لنا في هذه المسألة، هو اختلاف النّحاة في فهم كلام سيبويه و تأويله. فمنهم من قال إنّ النّاصب للمستثنى عند صاحب الكتاب هو الفعل المتقدِّم، أو معنى الفعل بوساطة "إلاّ" ، وبعضهم رأى أنّ النّاصب له إنّما هو الحرف "إلاّ".

كما يحسن بنا أن نشير إلى أنّ بعضاً من نحاة المدرسة البصريةخالفوا رأي سيبويه، ومؤيّديه في هذه المسألة؛ إذ يَنسِبون عمل النّصب الواقع على المستثنى إلى الحرف "إلاّ"، هذا الأخير الّذي يكون حينئذ بمعنى الفعل "أَسْتَثْنِي". وعليه يُقدَّر قولنا: "جاء القوم إلاّ زيدا"، بمعنى: جاء القوم أستثني زيداً، بنصب "زيد" في الجملة الأولى لأنّه واجبٌ نصبُ المستثنى في الكلام التّام الموجب، على أنّ "إلاّ " هي العاملة فيه حسب هذا الرّأي، كما يكون واجباً نصب "زيد" في الجملة الثّانية على المفعولية لتعدّي الفعل "أستثني" إليه، فعمل فيه نصبا.

أمّا ابن جني، فيقترب رأيه من هذا الّذي سبق؛ وذلك أنّه يرى أنْ ليس العامل في المستثنى نصبا هو الحرف "إلاّ"، ولكنّه الفعل "أستثني" الّذي نابت عنه. وينقل في هذا الموضوع، "في بابٌ في زيادة الحروف وحذفها"، رأيَ أحد النّحاة، ومفاده أنّ «الحروف إنّما دخلت الكلامَ لضرب من الاختصار، فلو ذهبتَ تحذفها لكنتَ مختصراً لها هي أيضا. واختصار المختصَر إجحافٌ به».

ويشرح ابن جنّي هذا الكلام قائلا: «وتفسير قوله: إنّما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، هو أنّك إذا قلت: ما قام زيدٌ؛ فقد أغنت "ما" عن "أنفي"، وهي جملة فعل وفاعل، وإذا قلتَ: قام القوم إلاّ زيدا؛ فقد نابت "إلاّ" عن "أستثني"، وهي فعل وفاعل، وإذا قلتَ: قام زيدٌ وعمروٌ؛ فقد نابت "الواو" عن أعطف».

ويواصل إيضاحه لعمل هذه الحروف وغيرها النّائبة عن أفعال معيّنة مناسبة لها معنىً، ليُبْرز سبب منع عمل هذه الحروف فيما بعدها من الأسماء الفضْلات (غير المعدودة عمدةً في الجملة)، مُعلّلا: «ولأجل ما ذكرنا من إرادة الإختصار بها لم يجز أن تعمل في شيء من الفَضْلات:

الظّرف، والحال، والتّمييز، والاستثناء، وغير ذلك. وعلّتُه أنّهم قد أنابوها عن الكلام الطّويل لضرب من الاختصار؛ فلو ذهبوا يُعْمِلونها فيما بعدُ لنقضوا ما أجمعوه، وتراجعوا عمّا اعتزموه».

ويؤكّد ابن جنّي مذهبه هذا، موازنا بين عمل حرف النّداء "يا" النّصب فيما بعده، وبين عمل هذه الحروف النّائبة عن أفعال مخصوصة، فيقول: «...وذلك أنّ "هل" تنوب عن "أَسْتَفْهِمُ"، و"ما" تنوب عن "أَنْفِي"، و"إلاّ" تنوب عن "أستثني"، وتلك الأفعال النّائبة عنها هذه الحروف هي النّاصبة في الأصل، فلمّا انصرفت عنها إلى الحروف طلباً للإيجاز، ورغبةً في الإكثار، أَسْقَطْتَ عمل تلك الأفعال، ليُتِمَّ لك ما انْتَحَيْتَه من الاختصار، وليس كذلك "يا"».

وأمّا ابن الأنباري، فيرى أن الصّحيح من هذه المذاهب قول البصريّين، كما يذهب إلى عدم الاعتداد برأي الزّجّاج والمبرّد في هذه المسالة، القائل بعمل الحرف "إلاّ" النّصب في المستثنى بمعنى أستثني، ويراه فاسدا من وجود خمسة، هي:

أوّلاً: لو كان الأمر كذلك، أي على عمل "إلاّ" نصبا في الاسم الواقع بعدها، لما جاز في المستثنى إلاّ النّصب، لأنّه يكون عاملا فيه الفعل الّذي قبله، أو بالأحرى "إلاّ" الّتي تكون بمعنى "أستثني"، ومن ثمّ يمتنع إتْبَاع المستثنى في إعرابه للمستثنى منه، إمّا رفعا، في نحو: "ما جاءني أحدٌ إلاّ خالدٌ"، أو جرّا، في نحو: "ما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيدٍ".

ثانياً: لو صحّ قولهم هذا، للزم عنه إعمال معاني الحروف، وهو أمرٌ غير جائز طبعا، فإنْ كان جائزا قولنا: ما زيدٌ قائماً، على رفع الاسم "زيد" بوصفه اسما لـ "ما" الحجازية، فإنّه حتما لا يكون جائزا أن يقال: "ما زيدًا قائما"، بنصب "زيد" على معنى: "نفيتُ زيداً قائماً"، إسقاطاً للحرف "ما"، وتعويضاً له بفعل في معناه.

ثالثاً: إنّ افتراض صحّة هذا المذهب، يبطل معه قولنا: "قامَ القومُ غيرَ زيدٍ" لعدم جود العامل في الاسم "غير" نصبا؛ لفساد تقدير الفعل "أستثني" معها في الجملة، فلا يقال: "قام القوم أستثني غيرَ زيد"، لأنّ معناه يؤول إذ ذاك إلى إدخال "زيد" في حكم "القيام" المسند إلى القوم، فيخرج عن المعنى المراد من الاستثناء، وهو الإخراج. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنّه يمتنع أن يعمل الاسم "غير" النّصب في نفسه؛ لأنّ الشّيء لا يعمل في نفسه. ومن هنا كان واجبا أن يعدّ النّاصب للمستثنى "غير" في هذا الموضع هو الفعل المتقدِّم عليه لا غيره.

رابعاً: يَذكر أبو البركات الأنباري (ت577هـ) أنّ أبا علي الفارسي (ت377هـ)، قد أجاب في مسألة نصب المستثنى بتقدير الفعل: "أستثني". وفي الوقت نفسه يرى أنّ التّقدير الصّحيح هو "امتنع زيد".

خامسا: في حال إعمال "إلاّ" بتقدير معناها على "أستثني"، يصير الكلام جملتين. وأمّا إعمال الفعل بتقوية "إلاّ"، فيلزم عنه حصول جملة واحدة في الكلام، والكلام متى كان جملة واحدة كان أولى من تقدير جملتين.

وإذا كان هذا عن آراء النّحاة بخصوص عامل النّصب في المستثنى بعد "إلاّ"، فالظّاهر ممّا سبق، أن ما رآه نحاة المدرسة البصرية أقرب إلى الصّواب. (*)

BROUILLON

(*)باستثناء المبرّد والزّجّاج، كما مضى ذكره حسب اطّلاعنا. وقد يوجد غيرهما طبعاً.